نيابة الضمائر بعضها عن بعض

د. سليمان بن عبد الله النتيفي

المقدمة

الحمد الله والصلاة والسلام على رسول الله وعلى آله وصحبه أجمعين، أما بعد: فإن الناظر في كتب النحويين يلحظ عبارات قليلة الورود يُلجأ إليها أحياناً في تخريج حالة إعرابية مشكلة، ومن ذلك قول بعضهم: وضع ضمير الجر مكان ضمير الرفع في نحو: أحسن به، لولاي، أو العكس مثل: مررت بك أنت، أو ناب ضمير الرفع عن ضمير النصب في نحو: لقيتك أنت.

فهذه العبارة أثارت عندي تساؤلات منها:

هل صحيح أن الضمائر ينوب بعضها عن بعض ؟ وهل هذه النيابة جائزة في القياس أو موقوفة على السماع ؟ وما المسائل التي حصل فيها تناوب لتلك الضمائر ؟

وجعلت هذا البحث في مبحثين:

الأول: نيابة الضمائر بعضها عن بعض في المواقع الإعرابية.

والثاني: وقوع الضمائر المنفصلة موقع الضمائر المتصلة والعكس مع الاتفاق في الموقع الإعرابي.

ويكتنف هذين المبحثين مقدمة وخاتمة يعقبهما ثَبَتٌ بمصادر البحث ومراجعه، والصعوبة في هذا البحث - خاصة المبحث الأول - تكمن في تفرق الحديث عن هذه الظاهرة في الكتب النحوية الشاملة، فتوجد إشاراتٌ لها في أبواب: الضمير، والمبتدأ والخبر، وحروف الجر، وأفعال المقاربة، وإنَّ وأخواتها، والاستثناء، والتعجب، والتوكيد، وتشير إليها كُتُب حروف المعاني كالمغني والجنى الداني

ورصف المباني عند: (لولا) و(عسى) والكاف، كما توجد إلماحاتٌ لها في كتب النحو في غير هذه المظان كما في أبواب الضرائر وكتبها، فربما ندَّ عن الباحث بعض الأساليب العربية التي فيها نيابة للضمائر نتيجة هذا التفرق، لكني أرجو الله تعالى أن أكون وفقت في جمع أهم مظانها وترجيح المختار في ما فيه خلاف منها.

ومن مواطن الصعوبة فيه ما تتطلبه هذه البحوث من ظهور رأي الباحث مع أن بعض الآراء فيها قوة من الجانبين من حيث الأدلة، ومن حيث القائلون بها.

ومن الدراسات السابقة التي أشارت إلى فكرة البحث ما كتبه د. محمد عبدالله جبر في كتابه (الضمائر في اللغة)[1] إلا أنه كتاب عام في الضمائر ولم يركز على مسألة النيابة فيها مع إشارته لها، كما أن حديثه عن المسائل التي وقعت فيها النيابة مختصر، ولم يذكر في حديثه عن موضوع النيابة الفصل الثاني من هذا البحث وهو نيابة الضمائر المتصلة عن الضمائر المنفصلة والعكس مع الاتفاق في الموقع الإعرابي

وفي نهاية هذه المقدمة أشكر الله وأحمده على آلائه المتتابعة، ثم أشكر سعادة رئيس تحرير مجلة الجمعية العلمية السعودية للغة العربية، وأعضاء هيئة التحرير، وأمينه، على قبولهم نشر هذا البحث في المجلة.

---

(١) صـ١٨٩ وما بعدها.

وأثلث بالشكر للأستاذين الكريمين اللذين تكرما بفحص هذا البحث، فقد أفدت من ملحوظاتهما فشكر الله لهما وأثابهما وبارك في علمهما.

وختاماً أسأل الله لي ولقارئ هذا البحث السداد والرشاد.

وصلى الله وسلم على نبينا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين

تمهيد

من الموضوعات النحوية المهمة موضوع المضمر أو الضمير، والحديث عن الضمير في النحو ممتزج بكثير من أبوابه، إلا أن كثيراً من النحويين يفصل الحديث فيه في معرض ذكر المعارف كصنيع ابن مالك ـ رحمه الله ـ.

وقد ذكر النحويون له تقسيمات كثيرة باعتبارات مختلفة:

فقسموه بحسب الاتصال والانفصال إلى: متصل، ومنفصل.

وقسموه بحسب دلالته إلى: متكلم ومخاطب وغائب.

وقسموا الضمائر المتصلة بحسب المواقع الإعرابية إلى: ضمائر رفع ونصب وجر.

كما قسموا الضمائر المنفصلة بحسب المواقع الإعرابية إلى: ضمائر رفع ونصب فحسب.

وهو في جميع ما سبق ينقسم إلى: مذكر، ومؤنث. وإلى: مفرد، ومثنى، وجمع.

ونظراً لأن اللغة مبنية على الاختصار فقد وضعوا قاعدة مهمة، وهي: أنه متى أمكن المجيء بالضمير متصلاً فإنه لايعدل إلى انفصاله، ثم ذكروا ما يستثنى منها.

وخصوا بعض أنواع الضمير بحديث كضمير الشأن وضمير الفصل.

هذا إلى جانب كثيرٍ من المسائل التفصيلية في الموضوع، والمراد هنا أن نلمح إلى أنهم وضعوا لكل ضمير استعمالاً، فضمير الرفع المتصل

للمتكلم المفرد له موضع، وضمير النصب المنفصل للمخاطبين كذلك، وهذا الموطن للضمير المتصل، وذاك للمنفصل، وهكذا في نظام بديع حدده النحويون بناء على استعمال العرب.

ولكن اللغة أوسع من هذه القواعد فندت بعض الأمور عن ذلك، فوضع ضمير الرفع في مكان ضمير النصب والجر والعكس، ووضع الضمير المتصل مكان المنفصل والعكس، فأين مواطن هذه الظاهرة (نيابة الضمائر بعضها مكان بعض)، ما المسائل التي حصلت فيها النيابة ؟ وهل القول بالنيابة في هذه المواطن أمر لا محيد عنه ؟ أو هو قول قيل في هذه المسألة ؟ ثم ما حق هذا القول قوة وضعفاً ؟ ندلف في الصفحات التالية إلى مضمون البحث لتسليط الضوء على هذه الظاهرة، ومن الله العون، وعليه التكلان.

نيابة الضمائر بعضها عن بعض

المبحث الأول: النيابة في المواقع الإعرابية:

المواضع التي يتناول النحويون فيها هذه المسألة:

■ لولاي ولولاك ولولاه:

تحدث عن هذه المسألة كثير من النحويين[١] وعلى رأسهم سيبويه[٢] - رحمه الله - ، وأفرد الأنباري في الإنصاف[٣] مسألة في حكم مجيء الضمير المتصل بعد (لولا)، وما محله من الإعراب، وخلاصة الآراء المذكورة في المسألة ثلاثة:

١ - أن الضمائر المتصلة الواقعة بعد (لولا) في موضع رفع بالابتداء، واستعير ضمير الجر للرفع، وإليه ذهب الكوفيون، وأبوالحسن الأخفش من البصريين[٤].

ومن أبرز أدلتهم:

أ - أن الاسم الظاهر الواقع بعد (لولا) مرفوع، فيكون ما حل محله من الضمائر كذلك.

ب - أن الضمير قد يكون مشتركاً بين النصب والجر كما في ياء المتكلم وكاف الخطاب وهاء الغيبة، بل قد يصلح

---

(١) الأصول ٢ / ١٢٤، الأزهية صـ١٧١، أمالي ابن الشجري ١ / ٢٧٦، التسهيل صـ١٤٨، شرح التسهيل ٣ / ١٨٥، المحصل للأندلسي تحقيق الشرقاوي ٢ / ٤٣٩، الارتشاف ٤ / ١٧٥٧، مغني اللبيب ١ / ٢٧٤، همع الهوامع ٢ / ٣٧٥، الخزانة ٥ / ٣٣٨.

(٢) الكتاب ٢ / ٣٧٣ - ٣٧٦.

(٣) ٢ / ٦٨٧ - ٦٩٥.

(٤) شرح الكتاب للسيرافي ٣ / ١٥٣ أ.

للمواضع الثلاثة كما في (نا)، فيجوز أن تكون الكاف في (لولاك) نائبةٌ عن (أنت)، كما نابت (أنت) عن الكاف في قولهم: (ما أنا كأنت)[١].

ج- أنه لم يرد اسم ظاهر مخفوض بعد (لولا)، فلو كانت هذه الضمائر في موضع خفض لجاء الاسم الظاهر مخفوضاً بعدها، ولو في الشعر الذي هو محل الضرورة، وهذا دليل الفراء[٢].

وكذلك إذا عطف على الضمير المتصل بـ(لولا) اسم ظاهر تعيَّن رفعه؛ لأنها لا تجر الظاهر[٣].

وذكر الأعلم تعليلاً لوقوع ضمير الجر موقع ضمير الرفع فقال: ((ووجه ذلك أن المبتدأ بعدها [يعني لولا] لايذكر خبره فأشبه الاسم المجرور في انفراده، والمضمر لايتبين فيه الإعراب، فوقع مجروره موقع مرفوعه))[٤] وهو منقول عن الزجاج[٥]، ونقله البغدادي عن الأعلم[٦].

٢ ـ أن هذه الضمائر في موضع جر بـ(لولا)، وإليه ذهب البصريون.

قال ابن مالك في التسهيل[٧]: ((قد يلي ـ عند غير المبرد ـ (لولا) الامتناعية الضميرُ الموضوع للنصب والجرِ مجرورَ الموضع عند سيبويه، مرفوعه عند الأخفش والكوفيين)).

---

(١) العبارة في: شرح الكتاب للسيرافي ٣ / ١٥٣ أ، الارتشاف ٤ / ١٧٥٧، الخزانة ٥ / ٣٣٧.

(٢) معاني القرآن ٢ / ٨٥، شرح الكتاب للسيرافي ٣ / ١٥٣ أ.

(٣) همع الهوامع ٢ / ٣٧٥.

(٤) تحصيل عين الذهب صـ٣٧٩، ومعناه في: النكت ١ / ٦٦٥.

(٥) النكت ١ / ٦٦٥، الخزانة ٥ / ٣٤١.

(٦) الخزانة ٥ / ٣٣٨.

(٧) صـ١٤٨.

وأبرز دليل لهم:

- أن هذه الضمائر لاتقع في موضع رفع بل هي مشتركة بين النصب والجر، وليست هنا في موضع نصب؛ لأن (لولا) حرف وليس بفعل إذ لو كانت فعلاً لجاءت نون الوقاية قبل ياء المتكلم، فلم يبق إلا أن تكون في موضع جر.

فـ(لولا) الجارة مختصة بالضمير كما اختصت (حتى) والكاف بالظاهر، وليست حينئذ متعلقة بشيء[١].

فالاسم الظاهر بعد (لولا) مرفوع، أما المضمر فله حالة أخرى وهي الجر، ولذا بوب سيبويه - رحمه الله - لهذا الموضوع بقوله: ((هذا باب ما يكون مضمراً فيه الاسم متحوِّلاً عن حاله إذا أُظهر بعده الاسم))[٢].

وشبه سيبويه[٣] هذه الحالة بحالة (لدن) مع (غدوة) فإن (لدن) تلزم الإضافة إلى ما بعدها من اسم ظاهر أو مضمر إلا مع (غدوة) خاصة فيجوز إضافتها إليها أو نصب (غدوة).

قال ابن عصفور إثر هذا التشبيه: ((فإذا وجد العامل قد يعمل في بعض الظاهرات دون بعض مع أنها من جنس واحد فالأحرى أن يعمل في المضمر ولايعمل في المظهر إذ هما جنسان مختلفان))[٤].

---

(١) مغني اللبيب ١ / ٢٧٤.

(٢) الكتاب ٢ / ٣٧٣.

(٣) الكتاب ٢ / ٣٧٥، أوضح المسالك ٣ / ١٤٧.

(٤) شرح الجمل ١ / ٤٧٢.

وذكر ابن هشام في المغني[١] أن سيبويه يرى أن موضع الضمير المجرور في (لولاي) رفع، والذي يظهر أن مراده أن (لولا) حرف جر شبيه بالزائد مثل (رُبَّ) فيعمل في اللفظ فقط، وبما أن ما بعده اسم مبني فسيكون له موضعان.

وهذا ظاهر في كلام السيرافي[٢] لأنه شبه (لولا) حينئذٍ بالباء و(مِنْ) في قولك: بحسبك زيدٌ، وهل من أحدٍ عندك، كما شبهها بـ(لعل) في لغة من جر بها وهم عُقيل.

وليس في كلام سيبويه على (لولا) ما يدل على ذلك، كما أن الإشكال باق في جعل ضمير الجر في موضع رفع، وقد حكم سيبويه على رأي الكوفيين الذي أخذ به الأخفش بالرداءة كما سيأتي.

وقد حاول ابن هشام - رحمه الله - كعادته تقعيد مسألة نيابة الضمائر وضبطها فقال عند ذكر ما لايتعلق من حروف الجر، وأن منها (لولا) قال: ((وزعم أبو الحسن أن (لولا) غير جارة، وأن الضمير بعدها مرفوع، ولكنهم استعاروا ضمير الجر مكان ضمير الرفع، كما عكسوا في قولهم: (ما أنا كأنت)، وهذا كقوله في (عساي)، ويردهما أن نيابة ضمير عن ضمير يخالفه في الإعراب إنما ثبتت في الكلام في المنفصل، وإنما جاءت النيابة في المتصل بثلاثة شروط: كون المنوب عنه منفصلاً، وتوافقهما في الإعراب، وكون ذلك في الضرورة، كقوله:

---

(١) ١ / ٢٧٤، ٢٨٦.

(٢) شرح الكتاب ٣ / ١٥٣ أ.

..... ألاّ يجاورنا إلاكِ ديَّارُ))[١].

وسيتبين من البحث أن النيابة واقعة في المتصل أيضاً على رأي عدد من النحويين.

٣ ـ أن مجيء الضمير المتصل بعد (لولا) غير جائز، والواجب أن يقال: لولا أنا، ولولا أنت، ولهذا لم يرد في القرآن إلا منفصلاً، ومن ذلك قوله تعالى: {لولا أنتم لكنا مؤمنين} [سبأ:٣١] وإلى هذا ذهب المبرد، فإنه قال في المقتضب[٢]: ((وكذلك قول الأخفش: وافق ضمير الخفض ضمير الرفع في (لولاي) فليس هذا القول بشيء، ولاقوله: أنا كأنت، ولا أنت كأنا ـ بشيء، ولايجوز هذا)).

وقال في الكامل[٣] بعد عرض رأي سيبويه والأخفش في المسألة: ((والذي أقوله أن هذا خطأ لايصلح أن تقول إلا: لولا أنت، قال الله عز وجل: ﴿لَوْلَآ أَنتُمْ لَكُنَّا مُؤْمِنِينَ﴾ [سبأ:٣١]. ومن خالفنا فهو لابد يزعم أن الذي قلناه أجود، ويدعي الوجه الآخر فيجيزه على بُعْدٍ)).

وقد ضعف سيبويه رأي الكوفيين الذي أخذ به الأخفش فقال: ((وهذا وجهٌ رديء ... لأنك لاينبغي لك أن تكسر الباب وهو مطّرد

(١) المغني ٢ / ٤٤١.

(٢) ٣ / ٧٣.ش

(٣) ٣ / ١٢٧٨. ورأيه مذكور متداول عند النحويين كما في: شرح الكتاب للسيرافي ٣ / ١٥٢ أ، التسهيل صـ١٤٨.

وأنت تجد له نظائر، وقد يوجَّه الشيء على الشيء البعيد إذا لم يوجد غيره))[١].

وَرَدَّ ابنُ عصفور رأي الأخفش أيضاً، وحجته أن وضع الضمير المنفصل موضع المتصل لايجوز إلا في ضرورة الشعر، مع أنَّ كلاً منهما ضمير نصب، فعَدَمُ الجواز مع اختلاف الضميرين نصباً ورفعاً - أولى[٢].

وقد رجح الأنباري رأي الكوفيين والأخفش في هذه المسألة؛ لقوة أدلتهم عنده، وأجاب عن الإيرادات التي قد ترد على هذه الأدلة، ورد أدلة البصريين.

وذكر الرضي[٣] أن لكل من قول سيبويه والأخفش مرجحاً، فمما يرجح رأي سيبويه أن التغيير عنده واحد، وهو تغيير (لولا) وجعلها حرف جر، بخلاف مذهب الأخفش فإنه يلزمه تغيير اثني عشر ضميراً.

ومما يرجح مذهب الأخفش أن قيام الضمائر مقام بعضٍ ثابت في غير هذا الباب بخلاف تغيير (لولا).

ثم قال: ((وارتكاب خلاف الأصل وإن كثر إذا كان مستعملاً أهون من ارتكاب خلاف الأصل غير المستعمل وإن قلَّ))[٤]. فهو يميل إلى رأي الأخفش.

---

(١) الكتاب ٢ / ٣٧٦.

(٢) شرح الجمل ١ / ٤٧٢.

(٣) شرح الكافية ٢ ـ ١ / ١٥٧.

(٤) شرح الكافية للرضي ٢ ـ ١ / ١٥٧.

أما ما ذهب إليه المبرد - رحمه الله - فهو غريب منه، إذ إن ما أنكره من مجيء الضمائر المتصلة بعد (لولا) واردٌ في كلام العرب المحتج بهم، وإن كان مجيء المنفصل أكثر، وعدم مجيئه في القرآن لايدل على عدم جوازه، ومن شواهد وروده:

قول يزيد بن الحكم الثقفي:

وكم موطنٍ لولاي طِحْتَ كما هَوى بأجرامه من قُلَّةِ النِّيْقِ مُنْهوي[١]

وقول الآخر:

أتُطْمِعُ فينا من أراقَ دماءنا ولولاكَ لم يَعْرِضْ لأحسابنا حَسَنْ[٢]

وقول عمر بن أبي ربيعة:

أومتْ بعينيها من الهَوْدَجِ لولاكَ هذا العامَ لم أحجُجِ[٣]

وقول رؤبة بن العجاج:

---

(١) يروى: وأنت امرؤ لولاي، وكم خُطَّة، من قُنَّة، وفي معاني القرآن: ومنزلة لولاي. موطن: يريد به المشهد من مشاهد الحرب. الخُطَّة: الحال الشاقة. طحت: (بكسر الطاء وضمها) سقطت وهلكت. أجرام: جمع جِرْم (بالكسر) الجسد. القُلَّة: ما استدار من رأس الجبل. النِّيْق: أعلى الجبل.
شعر يزيد في شعراء أمويون ٣ / ٢٧٦، الكتاب ٢ / ٣٧٤، معاني القرآن للفراء ٢ / ٨٥، الكامل ٣ / ١٢٧٧، الأزهية صـ١٧١، أمالي ابن الشجري ١ / ٢٧١، ٢ / ٥١٢، الكشاف ٢ / ٢٥٠، الإنصاف ٢ / ٦٩١، شرح التسهيل ٣ / ١٨٥، شرح الجمل لابن عصفور ١ / ٤٧٣، البسيط ١ / ٥٩٥، الخزانة ٥ / ٣٣٦، ٣٤٣.

(٢) البيت ينسب لعمرو بن العاص يقوله لمعاوية بن أبي سفيان في شأن الحسن بن علي - رضي الله عنهم أجمعين - وفي معاني القرآن: أيطمع. حسم، وهي تصحيف.
والبيت في: معاني القرآن ٢ / ٨٥، شرح الكتاب للسيرافي ٣ / ١٥٢ آ، الإنصاف ٢ / ٦٩٣، شرح التسهيل ٣ / ١٨٥، شرح الجمل لابن عصفور ١ / ٤٧٣، الخزانة ٥ / ٣٤٢.

(٣) عزي للعرجي، وذكر البغدادي أن هذا وهْمٌ. يروى: لولاك في ذا العام. شرح ديوانه صـ٨٥، شرح الكتاب ٣ / ١٥٢ أ، أمالي ابن الشجري ١ / ٢٧٨، الإنصاف ٢ / ٦٩٣، شرح الجمل لابن عصفور ١/ ٤٧٣، الخزانة ٥/ ٣٣٣، ٣٤٢، ٣٣٩.

..... لولاكما قد خرجت نفساهما[١]

ورؤبة عند المبرد من أفصح العرب كما ذكر الأعلم[٢].

وقول الأخطل:

أسمعْتُكم يوم أدعو في مُودَّأةٍ لولاكمُ شَعَّ لَحْمي عندها ودمي[٣]

وقول الآخر:

خليليَّ إنَّ العامريَّ لغارمٌ ولولاهُ ما قَلَّتْ لديَّ الدَّراهمُ[٤]

وقول عبدالرحمن بن حسان:

فلولاهمْ لكنتُ كحُوْتِ بَحْرٍ هوى في مُظْلِمِ الغَمَراتِ داجي[٥]

ومن العجب أن المبرد نفسه في كتاب الكامل قد استشهد ببيت يزيد بن الحكم السابق، وبيت آخر فيه مثل هذا التعبير، وهو قول الشاعر يمدح عَتَّاب بن ورقاء الرياحي:

---

(١) ملحقات ديوانه صـ٤٧٩، تحصيل عين الذهب صـ٣٧٩، النكت ١ / ٦٦٥، شرح المقدمة الجزولية الكبير ٢ / ٨٣٦، الخزانة ٥ / ٣٤١.

(٢) تحصيل عين الذهب صـ٣٧٩.

(٣) يروى: شاع، ساغ. وفي تذكرة النحاة: مُوبَّأة، وفي الدرر: مربَّأة. أسمعتكم: بلغ صوتي مسامعكم، فاستجبتم. المُوَدَّأة: المهلكة والمفازة. شَعَّ: تفرَّق. ديوانه صـ١٦٦، تذكرة النحاة صـ٤٤٧، همع الهوامع ٢ / ٣٧٤، الدرر اللوامع ٢ / ٨٢.

(٤) همع الهوامع ٢ / ٣٧٥، الدرر اللوامع ٢ / ٨٢.

(٥) في الجمهرة: كعظم حوتٍ. الكامل ١ / ٣٤١، ٢ / ٦٢٧، جمهرة اللغة (ودج) ١ / ٤٥٢، شرح المفصل ٩ / ١١٤، الممتع في التصريف ١ / ٣٨٢، همع الهوامع ٢ / ٣٧٥، الدرر اللوامع ٢ / ٨٢.

ويومٌ بِجَيٍّ تلافَيْتَهُ ولولاك لاصْطُلِمَ العَسْكَرُ[١]

وذكر السيرافي[٢] أن النحويين المتقدمين مجمعون على رواية (لولاك) و(لولاي) عن العرب كسيبويه والكسائي والفراء، وذَكَرَ الشواهد التي ذكروها، ثم ذكر رأي المبرد وهو أن هذا التعبير لم يأت عن ثقة وأن قصيدة الثقفي فيها خطأ كثير، ثم عقب على رأيه بقوله: ((وما كان لأبي العباس أن يسقط الاستشهاد بشعر رجل من العرب قد روى قصيدته النحويون وغيرهم واستشهدوا بهذا البيت وغيره من القصيدة ولا أن ينكر ما أجمع الجماعة على روايته عن العرب))[٣].

وقال ابن الشجري: ((إن الحرف الشاذ أو الحرفين أو الثلاثة إذا وقع ذلك في قصيدة من الشعر القديم لم يكن قادحاً في قائلها، ولا دافعاً للاحتجاج بشعره))[٤].

ولم أر من تبع المبرد فيما ذهب إليه.

والقول بنيابة الضمير في هذه المسألة قوي لقوة أدلته؛ إذ لم يأت الاسم الظاهر بعدها مجروراً، وتشبيهها بحالة (لدن) مع (غدوة) من

(١) نسبه ياقوت إلى أعشى همدان. جَيّ: (بالفتح ثم التشديد) مدينة بناحية أصبهان القديمة، وتسمى الآن: شهرستان. الصَّلْم: هو في الأصل قطع الأذن. الكامل ٣ / ١٢٧٥، معجم ما استعجم ٢ / ٥١، معجم البلدان (جي) ٢ / ٢٣٥، الخزانة ٥ / ٣٤٢.

(٢) شرح الكتاب للسيرافي ٣ / ١٥٢ أ.

(٣) الموضع السابق من شرح الكتاب.

(٤) أمالي ابن الشجري ١ / ٢٧٧.

التخريج على القليل النادر، كما أن ما ذكره ابن هشام في توضيح رأي سيبويه وهو أنه يرى أن الضمير مجرور لفظاً مرفوعٌ محلاً يبقي الإشكال في جعل ضمير الجر موضع ضمير الرفع.

- **عساني وعساك وعساه:**

الأكثر اتصال ضمير الرفع بعسى، مثل: عسيتُ وعسيتم، أما قولهم: عساني وعساك وعساه فهو ـ مع وروده ـ قليل[١].

قال المرادي: ((وهذا من المواضع المشكلة؛ لأن حق الضمير المتصل بـ(عسى) أن يكون بصيغة المرفوع كما ورد في القرآن، نحو { فهل عسيتم } [محمد:٢٢]؛ لأنها ترفع الاسم، فإذا ورد بصيغة المنصوب احتاج إلى توجيه))[٢].

وللنحويين في موقع هذا الضمير آراء[٣]، وهي:

١ ـ أنه في موضع نصب خبرٌ لـ(عسى)، و(أَنْ) وما بعدها اسم لها، والأدلة على ذلك:

أ ـ أنه ضمير نصب اتصل بفعل فوجب الحكم بأنه في موضع نصب، ولو كانت الياء في (عساني) في موضع جر لقيل: (عساي) من دون نون الوقاية.

---

(١) شرح التسهيل ١ / ٣٩٦، ارتشاف الضرب ٣ / ١٢٣٣، مغني اللبيب ١ / ١٥٣.

(٢) الجنى الداني صـ٤٦٧.

(٣) هذه الآراء في: شرح كتاب سيبويه ٣ / ١٥٣ ب، التسهيل صـ٦٠، شرح التسهيل ١ / ٣٩٧، شرح الكافية الشافية ١ / ٤٦٣، المحصل للأندلسي تحقيق الشرقاوي ٢ / ٤٥٠، ارتشاف الضرب ٣ / ١٢٣٣، التذييل والتكميل ٤ / ٣٥٩، الجنى الداني صـ٤٦٦، مغني اللبيب ١ / ١٥٣.

ب ـ أن (عسى) تعمل عمل (لعل) لشبهها بها في المعنى، فتحمل عليها، بشرط: كون اسمها ضميراً، كما حملت (لعل) على (عسى) في وقوع (أَنْ) بعدها.

قال ابن هشام في التوضيح[١] في باب (الأحرف الثمانية الداخلة على المبتدأ والخبر): ((والسابع (عسى) في لُغيَّة، وهي بمعنى (لعلَّ)، وشرط اسمه أن يكون ضميراً كقوله:

فقلت عساها نارُ كأسٍ وعلَّها .....[٢])).

والمختار أنها حينئذ حرف وفاقاً للسيرافي[٣] وابن هشام في التوضيح[٤].

والقول إن الضمير في موضع نصب مذهب سيبويه[٥]، واختاره ابن الشجري[٦].

---

(١) ١ / ٣٢٩.

(٢) ..... تَشَكّى فآتي نحوَها فأعودُها

القائل: صخر بن الجَعْد الخُضْري، منسوب إلى (خُضْر) جمع أخضر والمراد الأسود، والعرب تسمي الأسود الأخضر؛ وقد كان أحد أجداده كذلك فقيل لأولاده: الخُضْر. وفي بعض المراجع تصحيف في نسبته.كأس: اسم امرأة، وهي بنت بجير بن سعد. تشكى: تتشكى. الجنى الداني صـ٤٦٩، أوضح المسالك ١ / ٣٢٩، مغني اللبيب ١ / ١٥٣، الخزانة ٥ / ٣٥٠، شرح شواهد المغني ٣ / ٣٥٠، ٣٥٢

(٣) شرح الكتاب ٣ / ١٥٣ ب، ارتشاف الضرب ٣ / ١٢٣٣.

(٤) أوضح المسالك ١ / ٣٣٢. وقد اختلف رأي ابن هشام في المغني عن رأيه في التوضيح فقال في المغني ١ / ١٥١: ((عسى فعلٌ مطلقاً)).

(٥) الكتاب ٢ / ٣٧٤.

(٦) أمالي ابن الشجري ١ / ٢٧٩.

فتبين أن سيبويه ومن تبعه يرون أن لـ(عسى) حكماً خاصاً عند اتصال ضمير النصب بها، وهو يختلف عن حكمها عند دخولها على الاسم الظاهر.

وقد رد المبرد رأي سيبويه فقال: ((فأما قول سيبويه: إنها تقع في بعض المواضع بمنزلة (لعلَّ) مع المضمر فتقول: عساك، وعساني - فهو غلط منه؛ لأن الأفعال لاتعمل في المضمر إلا كما تعمل في المظهر))[١].

ورده ابن مالك أيضاً لأنه يلزم منه حمل فعل على حرف في العمل، ولأن العرب قد تقتصر على (عساك) فلو كان في موضع نصب للزم الاستغناء بفعل ومنصوبه، ولانظير لهما[٢].

٢ - أنه في موضع نصب خبرٌ لـ(عسى)، ولكن اسمها مضمر فيها، وهذا رأي المبرد[٣].

وعزى إليه [٤] أنه يجعل المنصوب خبراً مقدماً، والاسم إما محذوف على حسب دلالة الكلام، وإما مذكور كما في قولك: (عساك أن تفعل). ورأيه في المقتضب أن الاسم مضمر.

قال الرضي: ((إن أراد بحذف الفاعل إضماره ... فهو الوجه الأول، والظاهر أنه قصد الحذف الصريح فيكون ذهب مذهب الكسائي في جواز حذف الفاعل))[٥].

---

(١) المقتضب ٣ / ٧١.

(٢) شرح التسهيل ١ / ٣٩٧ - ٣٩٨، شرح الكافية الشافية ١ / ٤٦٦، الجنى الداني صـ٤٦٨.

(٣) المقتضب ٣ / ٧٢، الإنصاف ٢ / ٦٨٨.

(٤) شرح كتاب سيبويه ٣ / ١٥٣ ب، شرح التسهيل ١ / ٣٩٧، شرح الكافية للرضي ٢ - ١ / ١٦٠

(٥) شرح الكافية للرضي ٢ - ١ / ١٦٠.

ومراد الرضي بلفظة (الفاعل) الأولى: اسم (عسى)، إذ يرد في بعض كتب المتقدمين تسمية اسم الناسخ فاعلاً، وخبره مفعولاً. ومراده بلفظة (الفاعل) الثانية: الفاعل حقيقة.

ويضعف ما ذهب إليه المبرد من أن الضمير في موضع نصب، والاسم مضمر أن خبر (عسى) قد يأتي اسماً صريحاً كقولهم: (عسى الغُوَيْرُ أبْؤُسا)، ولكنه شاذ[١].

٣ ـ أن الضمير اسمٌ لـ(عسى) في موضع رفع، واستعير ضمير النصب للرفع كما في (لولاك) و (لولاي)، وهذا رأي الأخفش[٢]، وذكر ابن الشجري[٣] والبغدادي[٤] أن الأخفش تابع في هذا الرأي ليونس. واختار ابن مالك هذا الرأي[٥].

وقد رده سيبويه، كما رد رأي الكوفيين والأخفش في (لولاك)، وحكم على هذا الرأي بالرداءة، وسبق ذكر كلامه في ذلك.

ومما يضعف هذا الرأي ورود الخبر مرفوعاً كما في الشاهد السابق:

فقلت عساها نارُ كأسٍ وعلَّها .....

والراجح فيما يظهر أن الضمير في (عساك) ونحوه في موضع نصب، وأن البحث عن اسم لـ(عسى) أولى من حمل (عسى) على (لعل) لما في ذلك من حمل الفعل على الحرف في العمل.

---

(١) شرح الكافية للرضي ٢ ـ ١ / ١٦٠.

(٢) شرح كتاب سيبويه ٣ / ١٥٣ ب، الإنصاف ٢ / ٦٨٧.

(٣) أمالي ابن الشجري ١ / ٢٧٨ ـ ٢٧٩.

(٤) الخزانة ٥ / ٣٥٠.

(٥) شرح التسهيل ١ / ٣٩٧ ـ ٣٩٨.

■ **أحسن به:**

للنحويين في موضع الضمير في مثل هذا الأسلوب قولان[١]:

١ ـ أنه في موضع رفع فاعل، وناب ضمير النصب والجر عن ضمير الرفع، وهذا رأي البصريين[٢]، واختاره ابن مالك[٣].

وعليه فالفعل أمرٌ في الصورة، ومعناه الماضي.

ومما يسهل وقوع الضمير المشترك بين النصب والجر موقع ضمير الرفع لزوم زيادة الباء قبله.

٢ ـ أنه في موضع نصب مفعول به، والفاعل مستتر وجوباً، وهذا رأي الفراء والزجاج والزمخشري وابن كيسان وابن خروف.

وعليه فالفعل أمرٌ في المعنى والصورة.

فلو حذفت الباء مع غير (أنْ) ضرورة، وكان الاسم ظاهراً فإنه يرفع على قول البصريين، وينصب على رأي الفراء ومن تبعه[٤].

ويفهم من كلام بعض النحويين أن الجار والمجرور في موضع رفع أو نصب وليس الضمير وحده، قال الثمانيني في قوله تعالى: ﴿أَسْمِعْ بِهِمْ وَأَبْصِرْ﴾ [مريم: ٣٨]: (((بهم) الباء وما بعدها في موضع رفع))[٥].

---

(١) التسهيل صـ١٣٠، شرح الكافية للرضي ٢ ـ ٢ / ١٠٩٧، ارتشاف الضرب ٤ / ٢٠٦٦، التذييل والتكميل ٣ / ١٧٨ ب، حاشية الصبان على شرح الأشموني ٣ / ٩٧٣.

(٢) أسرار العربية صـ١٢٢ ـ ١٢٥، ارتشاف الضرب ٤ / ٢٠٦٦.

(٣) شرح التسهيل ٣ / ٣٣.

(٤) شرح التسهيل ٣ / ٣٥، حاشية الصبان على شرح الأشموني ٣ / ٩٧٣.

(٥) الفوائد والقواعد صـ٥٥٧.

وقال الباقولي عند قوله تعالى: ﴿أَسْمِعْ بِهِمْ وَأَبْصِرْ يَوْمَ يَأْتُونَنَا﴾[مريم: ٣٨]: ((الجار والمجرور في موضع رفع لأنه فاعل (أسْمِعْ)))[١]

والذي يظهر أن الرأي الأول أولى ما يقال في توجيه هذا الأسلوب الخاص من أساليب العربية؛ لقربه من المعنى الذي يريده المتكلم مع ما يوجد فيه من الإشكالات الصناعية كجعل الفعل ماضياً في الإعراب مع أنه على صورة الأمر، وكلزوم زيادة الباء في الفاعل، ونيابة ضمير النصب والجر عن ضمير الرفع.

أما القول الآخر فإنه حسن في جعل الفعل أمراً معنى وإعراباً، ولكنه يشكل من جهة المعنى؛ لأن المتكلم عندما يقول: (أحسنْ به) فهو الذي يتعجب من حسنه، وليس يأمر غيره بذلك.

- **(لقيتك أنت) و(مررت بك أنت)**[٢]:

يؤكَّد الضمير المتصل المنصوب أو المجرور بضمير منفصل مرفوع، فينوب ضمير الرفع مناب ضمير النصب والجر.

قال سيبويه: ((هذا باب ما تكون فيه أنت وأنا ونحن وهو وهي وهم وهنَّ وأنتنَّ وهما وأنتما وأنتم وصفاً. اعلم أن هذه الحروف كلَّها تكون وصفاً للمجرور والمرفوع والمنصوب المضمرين، وذلك قولك: مررت بك أنت، ورأيتك أنت، وانطلقتَ أنتَ)) ثم بيَّن أنَّ مراده بالوصف التوكيد إذ جعله بمنزلة: مررت به نفسِه[٣].

---

(١) كشف المشكلات ٢ / ٧٩٤.

(٢) أمالي ابن الشجري ١ / ٢٧٨.

(٣) الكتاب ٢ / ٣٨٥.

قال الرضي: ((تأكيد المجرور بالمرفوع خلاف القياس))[١].

وقال الشيخ خالد الأزهري بعد ذكره تعليل السيرافي لتأكيد ضمير النصب والجر بضمير الرفع، قال: ((وبقي عليه أن يقول: واستعير المرفوع للمنصوب والمخفوض في حالة التبعية؛ إذ المرفوع لايتبع المنصوب ولا المخفوض))[٢].

وقد اختلف النحويون في وجوب ذلك على قولين[٣]:

١ ـ ذهب البصريون إلى وجوب تأكيد الضمير المتصل بضمير الرفع المنفصل، وأجازوا نحو: (أكرمتك إياك) و(أكرمته إياه) ولكن ليس على أن الضمير المنفصل توكيدٌ بل بدل[٤].

٢ ـ وذهب الكوفيون إلى أن توكيد الضمير المتصل بضمير الرفع المنفصل إنما هو على سبيل الجواز لا الوجوب، فأجازوا: (أكرمتك أنت أو أكرمتك إياك) و(رأيته هو أو رأيته إياه)، واختاره ابن مالك، فقال في التسهيل[٥]: ((ويجعل المنصوب المنفصل في نحو: رأيتك إيّاك، توكيداً لا بدلاً، وفاقاً للكوفيين)).

---

(١) شرح الكافية للرضي ٢ ـ ١ / ١٠٢٦.

(٢) التصريح ٣ / ٥٢٩.

(٣) ارتشاف الضرب ٤ / ١٩٦٠، المقاصد الشافية ٥ / ٣٨، شرح الأشموني مع حاشية الصبان ٣ / ١٠٧١.

(٤) الكتاب ٢ / ٣٨٦، المقتضب ٤ / ٢٩٦، شرح الكتاب للسيرافي ٣ / ١٦٠ أ ـ ب، المحصل للأندلسي ٢ / ١٠١ تحقيق الشرقاوي.

(٥) صـ ١٦٦.

قال ثعلب في مجالسه[١]: ((وأهل البصرة يقولون: ضربتك إيَّاك بدلٌ، ونحن نقول: هما توكيد)).

وقال ابن هشام: ((ولايبدل المضمر من المضمر، ونحو: قمت أنت، ومررت بك أنت، توكيدٌ اتفاقاً، وكذلك نحو: رأيتك أياك، عند الكوفيين والناظم))[٢].

وذكر السيرافي تعليلاً لنيابة ضمير الرفع عن ضميري النصب والجر في هذه المسألة، وفحواه أن الضمير المنفصل أصله للمرفوع؛ لأن أول أحوال الاسم الابتداء، وهو عامل معنوي فلم يكن بُدٌّ من انفصال ضميره، وأما المنصوب والمجرور فلا بد لهما من لفظ يعمل فيهما فيتصلان به فلما احتجنا إلى ضمير منفصل لم نجد في الأصل إلا ضمير الرفع فاستعمل في الجميع، والأصل في الضمائر أن تأتي على لفظ واحد كالأسماء الظاهرة[٣].

وهذه المسألة من أظهر مسائل النيابة، إذ ناب ضمير الرفع عن ضميري النصب والجر، وإن كان ذلك خلاف الأصل إلا أن الاستعمال جار على ذلك، ولاخلاف في جواز تأكيد المجرور والمنصوب بضمير الرفع، وإنما الخلاف في وجوبه، فقد أوجبه البصريون، وأجازه الكوفيون.

---

(١) ٢ / ١٣٣.

(٢) أوضح المسالك ٣ / ٤٠٤.

(٣) شرح كتاب سيبويه ٣ / ١٦٠ ب، ونُقِل عنه معزواً إليه في: المقاصد الشافية ٥ / ٣٧، والتصريح ٣ / ٥٢٨.

■ **(ما أنا كأنت، ولا أنت كأنا)**[١]:

في المقولتين استعارة ضمير الرفع لضمير الجر، ومعلوم أنه ليس هناك ضمير جر منفصل، ولم يسمع من العرب دخول الكاف على ضمير متصل إلا شذوذاً، كقولهم: أنا كَكَ وأنت كِيْ؛ لأنهم استغنوا بمثلي ومثله[٢]، ولأنه لو دخل لأدى إلى اجتماع الكافين إذا شَبَّهْتَ بالمخاطب فطرد المنع في الكل[٣].

فلم يبق عندنا إلا أن ندخل الكاف على ضمير الرفع أو النصب المنفصلين.

فهل دخولها على ضمير الرفع جائز في القياس ؟

الجواب: فيه خلاف بين النحويين:

١ ـ ذهب الكوفيون إلى أن ذلك جائز في السعة كما نقل عن الفراء، ونقل عنهم أبو حيان إنكار ذلك[٤].

ورد عليه البغدادي بقوله: ((وكيف ينكرونه وهم الذين نقلوه عن العرب سماعاً))[٥].

---

(١) شرح السيرافي للكتاب ٣ / ١٥٣ أ، الأزهية صـ١٧٢، المفصل صـ١٧٣، أمالي ابن الشجري ١ / ٢٧٨، ٢ / ٥١٣، الإنصاف ٢ / ٦٩٠، المباحث الكاملية ٢ / ٢٠، الارتشاف ٤ / ١٧١١، المغني ١ / ١٧٨.

(٢) الخزانة ١٠ / ١٩٥، ١٩٧.

(٣) شرح الكافية للرضي ٢ ـ ٢ / ١٢٢٤.

(٤) الارتشاف ٤ / ١٧١١، الخزانة ١٠ / ١٩٨ ـ ١٩٩، الضرائر للألوسي صـ١٣٥.

(٥) الخزانة ١٠ / ١٩٩.

وإلى جوازه في السعة ذهب ابن عصفور فقال: ((الكاف لاتدخل في سعة الكلام على مضمر إلا أن تكون صيغته صيغة ضمير رفع منفصل، نحو قولهم: ما أنا كأنت، ولا أنت كأنا))[١].

وقال الرضي: ((وقد تدخل - يعني الكاف - في السعة على المرفوع نحو: أنا كأنت؛ لورود السماع به))[٢].

ومما ورد من ذلك قول الشاعر:

قلتَ إنِّي كأنت ثُمَّت لمّا شَبّتِ الحربُ خضتُها وكَعَعْتا[٣]

٢ - وذهب الأندلسي إلى أن ذلك شاذ لايقاس عليه، فقال في معرض ذكره لما يحتج به للفراء في نحو (لولاي)، قال: ((وأما القياس على (ما أنا كأنت) فضعيف؛ لقلة استعماله وشذوذه، وهو مما شذ في الاستعمال والقياس، ومثل هذا لايقاس عليه))[٤].

وحكم بالشذوذ أيضاً على ما حكى الكسائي من أنَّ رجلاً من العرب سئل عن الصعلوك ما هو؟ فقال: (هو - الغداة - كأنا)[٥].

---

(١) ضرائر الشعر صـ٢٦٢، ونقله عنه البغدادي في الخزانة ١٠ / ١٩٤.

(٢) شرح الكافية للرضي ٢ - ٢ / ١٢٢٥، الخزانة ١٠ / ١٩٩. وعبارة (لورود السماع به) في الخزانة عن الرضي.

(٣) التذييل والتكميل ٤ / ٣١ ب، شفاء العليل للسلسيلي ٢ / ٦٧٠، الهمع ٢ / ٣٦٤ وفي حاشية المحقق (وكعَصْتا) وهي تصحيف؛ لأنها ليست مناسبة للمعنى، ولمخالفتها لما في التذييل وشفاء العليل.

(٤) المحصل تحقيق الشرقاوي ٢ / ٤٥٤.

(٥) المحصل تحقيق الشرقاوي ٢ / ٤٦٠، الخزانة ١٠ / ١٩٦، ١٩٨، الضرائر للألوسي صـ١٣٥.

والراجح في هذه المسألة ما ذكره الأندلسي - رحمه الله - وهو أن هذا شاذٌ في القياس والاستعمال، فتكون النيابة في هذه المسألة مما يعتضد بها، ولايعتمد عليها.

■ **(ما أنا كإياك)**[١]:

دخول الكاف على ضمير النصب المنفصل ضرورة عند كثير من النحويين؛ لأن القياس في هذا الموضع عند كثير من النحويين الإتيان بضمير الرفع المنفصل كما سبق.

وممن عدَّ دخول الكاف على ضمير النصب المنفصل من باب الضرائر ابن عصفور، واستشهد له بقول الشاعر:

فأحْسِنْ وأجْمِل في أسيركَ إنَّهُ ضعيفٌ ولم يأسِرْ كإيَّاكَ آسِرُ[٢]

والمراد: كأنت آسر، فوضع (إياك) موضع (أنت) للضرورة[٣].

وقد ذكر أبوحيان في الارتشاف أن العرب تدخل الكاف على ضميري الرفع والنصب المنفصلين، وتُعُقِّب بأن هذا غير جيد؛ لأن هذا يشعر بالتسوية بينهما، ومعلوم أن دخولها على ضمير النصب خاص بضرورة الشعر[٤].

---

(١) شرح الكافية الشافية ١ / ٤٦٥.

(٢) مجالس ثعلب ٢ / ١٣٣، ضرائر الشعر صـ٢٦٢، الارتشاف ٥ / ٢٤٤٦، شفاء العليل للسلسيلي ٢ / ٦٧٠، الهمع ٢ / ٣٦٤، الخزانة ١٠ / ١٩٤.

(٣) ضرائر الشعر صـ٢٦٢.

(٤) الارتشاف ٤ / ١٧١١، الضرائر للألوسي صـ١٣٦.

والحاصل أن دخول الكاف على ضمير النصب المنفصل خاص بضرورة الشعر.

- **نيابة ضمير الرفع المنفصل عن ضمير النصب المنفصل:**

وهذا خاص بضرورة الشعر، وشاهده قول الشاعر:

ياليتني وهما نخلو بمنزلةٍ حتى يرى بعضُنا بعضاً ونأتلِفُ[١]

وقول جِران العَود:

ياليتني وأنتِ يالميسُ في بلدةٍ ليس بها أنيسُ[٢]

والفراء يرى أنه من العطف بالرفع على اسم (ليت) وهذا جائزٌ عنده؛ لأنه لايشترط في العطف بالرفع على اسم (إنَّ) استكمال الخبر ولا كون الحرف (إنَّ) أو (أنَّ) أو (لكنَّ).

وأما الجمهور فلا يجيزون هذا ويلتمسون تخريجات له[٣]، ومن التخريجات التي يمكن التماسها أن يكون ضمير الرفع وضع موضع ضمير النصب ضرورة، فقد أشار ابن عصفور في ضرائر الشعر[٤]، وأبو حيان في آخر الارتشاف[٥]، في باب الضرائر أن من الضرائر وضع

(١) الارتشاف ٥ / ٢٤٤٥، ضرائر الشعر صـ٢٦٠، الخزانة ١٠ / ٣١٤.

(٢) يروى: في بلد ليس به، ويروى صدره: وبلدةٍ ليس بها أنيسُ. ديوانه صـ٥٢ مع أن صدر البيت الذي فيه الشاهد ليس في الديوان، مجالس ثعلب ١ / ٢٦٢، شرح التسهيل ٢ / ٥٢، شرح الكافية الشافية ١ / ٥١٤، أوضح المسالك ١ / ٣٦٤.

(٣) أوضح المسالك ١ / ٣٦٤.

(٤) صـ٢٦٠.

(٥) ٥ / ٢٤٤٥.

ضمير الرفع المنفصل موضع ضمير النصب المنفصل، واستشهدا بالبيت السابق:

ياليتني وهما نخلو بمنزلةٍ حتى يرى بعضُنا بعضاً ونأتلِفُ

وبيت جران العود ـ ياليتني وأنت يا لميس ـ مثله في الحكم.

- **نيابة ضمير النصب عن ضمير الرفع المتصلين، وكلاهما للمخاطب:**

قال رجلٌ من حِمْير يخاطب عبدالله بن الزبير:

يا ابنَ الزُّبيرِ طالَمَا عَصَيْكا وطالَما عَنَّيْتَنا إلَيْكا[١]

قال أبو علي في (المسائل العسكرية): ((قال أبو الحسن الأخفش: فإن شئت قلت: أبدل من التاء الكاف لاجتماعها معها في الهمس، وإن شئت قلت: أوقع الكاف موقعها، وإن كان في أكثر الاستعمال للمفعول لا للفاعل؛ لإقامة الوزن، ألا تراهم يقولون: رأيتك أنت، ومررت به هو، فيجعل علامات الضمير المختص بها بعض الأنواع في أكثر الأمر موقع الآخر، ومن ثَمَّ جاء (لولاك). وإنما ذلك لأن الاسم لايصاغ معرباً وإنما يستحق الإعراب بالعامل))[٢].

ورأي ابن مالك في البيت أن ضمير النصب ناب عن ضمير الرفع[٣].

---

(١) النوادر صـ٣٤٧، المسائل العسكرية صـ١٥٨، سر الصناعة ١ / ٢٨٠، شرح التسهيل ١ / ٣٩٧، شرح الكافية الشافية ١ / ٤٦٥، الخزانة ٤ / ٤٢٨، شرح شافية ابن الحاجب ٣ / ٢٠٢.

(٢) الخزانة ٤ / ٤٢٨، شرح شواهد المغني ٣ / ٣٤٨، وأصله في: المسائل العسكرية صـ١٥٩ مع شيء من التغيير.

(٣) شرح التسهيل ١ / ٣٩٧، شرح الكافية الشافية ١ / ٤٦٥.

وأنشد الرضي في شرح الشافية[١] البيت السابق على أنه من مجيء الكاف بدلاً من التاء، ثم قال: ((ويجوز أن يكون وضَعَ الضمير المنصوب مقام المرفوع)).

والظاهر أن هذا من الإبدال التصريفي، وليس من استعارة الضمائر.

قال أبو حيان في شرح التسهيل[٢]: ((وقول المصنف فيه [يعني: عصيكا] إنه من وضع ضمير النصب موضع ضمير الرفع غير صحيح؛ لأن الفارسي وغيره ذكروا أن هذا من إبدال تاء الضمير كافاً وهو من شاذ البدل، ويدل على أنه من باب البدل تسكين آخر الفعل له في قولهم: عصَيْك، ولو كان ضمير نصب لم يسكن كما لم يسكن في عساك ورماك)).

ثم قال أبو حيان بعد ذلك: ((ولاشك أن القول بالبدل محتمل، والقول بنيابة ضمير عن ضمير محتملٌ أيضاً فلا يدفع أحد الاحتمالين بالآخر، وأما التسكين فلا شك أنه مقوي دعوى الأخفش؛ لأن الضمير وإن كان ضمير نصب قد وضع موضع ضمير الرفع وأسند الفعل إليه فوجب إعطاء الفعل الحكم الذي يستحقه حين إسناده إلى الضمير الموضوع للرفع))[٣].

---

(١) ٣ / ٢٠٢.

(٢) التذييل والتكميل ٢ / ٣٩ أ. ولم أقف عليه في المطبوع. وقد نقله عن أبي حيان البغدادي في شرح شواهد المغني ٣ / ٣٤٨.

(٣) التذييل والتكميل ٢ / ٣٩ ب. ولم أقف على هذا النص في المطبوع. وقد نقله البغدادي عن أبي حيان في شرح شواهد المغني ٣ / ٣٤٨.

قال ابن هشام في المغني[١]: ((وأما قوله: (يا ابن الزبير طالما عصيكا) فالكاف بدل من التاء بدلاً تصريفياً لامن إنابة ضمير عن ضمير كما ظن ابن مالك)).

وقد ذكر البغدادي[٢] أن ابن مالك قد رجع في (شرح الكافية الشافية)[٣] في باب الإبدال إلى القول أنَّ الإبدال في البيت إبدال تصريفي.

والقول إنَّ هذا من الإبدال التصريفي هو الأظهر.

(١) ١ / ١٥٣.

(٢) شرح شواهد المغني ٣ / ٣٤٨ ـ ٣٤٩.

(٣) ٤ / ٢٠٧٩.

المبحث الثاني:
وقوع الضمير المنفصل موقع المتصل
والعكس مع الاتفاق في الموقع الإعرابي:

القاعدة عند النحويين: أنه متى أمكن مجيء الضمير متصلاً لم يعدل إلى انفصاله[١]، قال ابن مالك رحمه الله:

وفي اختيار لايجيءُ المنفصلْ إذا تأتّى أن يجيء المتصل[٢]

والسبب في هذا هو أنه عدول عن الاختصار مع إمكانه[٣] فلايقال: قام أنا؛ لأنه بالإمكان أن يقال: قمتُ.

والخروج عن هذا الأصل يأتي على ضربين:

١ . جائز في السعة: وذلك في ثلاث مسائل[٤]:

أ - في باب (أعطى)، وذلك إذا كان الضمير ثاني ضميرين منصوبين بفعل غير ناسخ، وليس أصلهما المبتدأ والخبر، وأولهما أعرف من الثاني، مثل: سلنيه أو سلني إياه.

ومن شواهد الاتصال قوله تعالى: ﴿فَسَيَكْفِيكَهُمُ اللَّهُ﴾[البقرة: ١٣٧]، وقوله عز وجل: ﴿أَنُلْزِمُكُمُوهَا﴾[هود: ٢٨]، وقوله سبحانه: ﴿إِنْ يَسْئَلْكُمُوهَا﴾ [محمد: ٣٧].

---

(١) وقد ذكر ابن مالك والمرادي والأزهري مواضع كثيرة يتعين فيها الانفصال إذ لايمكن فيها اتصال الضمير.
التسهيل صـ٢٦، توضيح المقاصد ١ / ٣٦٧، التصريح ١ / ٣٣٣، هداية السالك ١ / ١٨٠.
(٢) الخلاصة صـ١٣.
(٣) شرح الألفية لابن الناظم صـ٣٧.
(٤) شرح الألفية لابن الناظم صـ٣٨، شرح قطر الندى لابن هشام صـ ١٦٩، المقاصد الشافية ١ / ٣٠٠، هداية السالك ١ / ١٨٤.

وقول المرأة للنبي صلى الله عليه وسلم: ((إنِّي نسجتُ هذه بيدي لِأكسوكها))[١].

ومن شواهد الانفصال قوله صلى الله عليه وسلم: ((إن الله مَلَّكَكُم إيّاهم، ولو شاء لَمَلَّكهم إياكُم))[٢].

والوصل في هذه الصورة أرجح، ولذلك لم يأت التنزيل إلا به.

أما لوكان العامل اسماً يشبه الفعل فإن الأرجح الفصلُ[٣] كقولك: عجبتُ من حبي إياك، وشاهد الوصل قول الشاعر:

لئنْ كان حبُّكِ لي كاذباً لقد كان حبِّيْكِ حقاً يقينا[٤]

ب ـ في باب (ظن)، وذلك أن يكون الضمير ثاني ضميرين منصوبين بفعل ناسخ، وأصلهما المبتدأ والخبر، وأولهما أعرف من الثاني، مثل: ظنَنْتُكَهُ أو ظننتك إياه.

ومن شواهد الانفصال قول الشاعر:

أخي حسبتُك إياه وقد مُلِئتْ أرجاءُ صدرِك بالأضغانِ والإحَنِ[٥]

ومن شواهد الاتصال قول الشاعر:

---

(١) صحيح البخاري ـ كتاب اللباس ـ باب البرود والحِبَرة والشملة، شواهد التوضيح صـ٢٤.

(٢) الكبائر للذهبي صـ٢٠٣، المقاصد الشافية ١ / ٣٠١، التصريح ١ / ٣٣٨.

(٣) الكتاب ٢ / ٣٥٧.

(٤) يروى: حباً يقينا. الحماسة بترتيب الأعلم ٢ / ٣٦١، شرح التسهيل ١ / ١٥٣، أوضح المسالك ١ / ٩٧.

(٥) شرح التسهيل ١ / ١٥٥، شرح الألفية لابن الناظم صـ٤١، أوضح المسالك ١ / ٩٩، التصريح ١ / ٣٤١.

بُلِّغْتَ صنعَ امرئٍ برٍّ إخالُكَهُ إذ لم تزل لاكتساب الحمد مبتدِراً[١]

والفصل في هذه الصورة أرجح عند الجمهور[٢]؛ لأن الضمير خبر في الأصل وحق الخبر الانفصال، وخالفهم ابن مالك في الألفية؛ لأنه قال:

كذاك خلتَنِيْه واتصالا أختارُ، غيري اختار الانفصالا[٣]

وهو متابع في اختياره للرماني وابن الطراوة[٤]. أما في التسهيل فهو موافق للجمهور[٥].

ج - في باب (كان) وأخواتها[٦]، وذلك بأن يكون الضمير الثاني منصوباً بـ(كان) أو إحدى أخواتها، نحو: الصديقُ كنتَهُ أو كنت إياه، والصديقُ كانه زيدٌ أو كان زيدٌ إياه.

ومن شواهد الاتصال في النثر قوله صلى الله عليه وسلم لعمر بن الخطاب - رضي الله عنه - حين همَّ بقتل ابن صياد حين ظنه الدجال: ((إنْ يكُنْهُ فلنْ تُسَلَّطَ عليه، وإلاّ يكُنْهُ فلا خيرَ لكَ في قتله))[٧].

---

(١) شرح التسهيل ١ / ١٥٥، أوضح المسالك ١ / ١٠٠، شرح الأشموني ١ / ١٨٩.

(٢) الكتاب ٢ / ٣٦٥، شرح قطر الندى لابن هشام صـ١٧٠، المقاصد الشافية ١ / ٣٠٦.

(٣) الخلاصة صـ١٣.

(٤) توضيح المقاصد ١ / ٣٧٢، أوضح المسالك ١ / ١٠٠.

(٥) التسهيل صـ٢٧.

(٦) ما عدا (ليس) فإن اتصال الضمير المنصوب بها ضعيف كما حكاه ابن هانئ عن النحويين، ومن الشاذ قولهم: (عليه رجلاً ليسني). الكتاب ١ / ٢٥٠، المقاصد الشافية ١ / ٣٠٧.

(٧) صحيح البخاري - كتاب الجنائز - باب إذا أسلم الصبي فمات هل يصلى عليه، وهل يعرض على الصبي الإسلام ١ / ٤١٦، صحيح مسلم - كتاب الفتن وأشراط الساعة - باب ذكر ابن صياد صـ١١٧٤، وكلاهما بلفظ: وإن لم يكنه.
وهو في كثير من كتب النحو مثل: شرح التسهيل ١ / ١٥٤، شواهد التوضيح صـ٢٨، شرح الألفية لابن الناظم صـ ٣٩، أوضح المسالك ١ / ١٠٢.

وقول علي لعائشة - رضي الله عنهما -: ((إيَّاكِ أن تكونيها ياحميراء))[١].

وفي الحديث: ((كُنْ أبا خيثمة فكانَهُ))[٢].

ومن شواهد الاتصال في الشعر قول أبي الأسود الدؤلي:

دعِ الخمرَ يشربْها الغواةُ فإنني رأيت أخاها مُجْزئاً بمكانها

فإنْ لايكُنْها أو تكُنْه فإنه أخوها غذتْهُ أمُّهُ بلِبانِها[٣]

ومن شواهد الانفصال[٤] قول عمر بن أبي ربيعة:

لئنْ كان إياهُ لقد حال بعْدَنا عن العهدِ والإنسانُ قد يتغيرُ[٥]

وقول عمر أيضاً[٦]:

ليتَ هذا الليلَ شهرٌ لانرى فيه عَرِيبا

ليس إيَّايَ وإيَّا كِ ولانخشى رقيبا[٧]

والمختار في هذه المسألة الوصل.

---

(١) عزيت المقولة في شرح التسهيل للنبي صلى الله عليه وسلم، وفي المقاصد الشافية محتملة للأمرين. شرح التسهيل ١ / ١٥٤، اللسان (حمر) ٤ / ٢٠٩، المقاصد الشافية ١ / ٣٠٣، تاج العروس (حمر) ٣ / ١٥٤.

(٢) الكشاف ٢ / ٣٠٩، شرح المقدمة الجزولية الكبير ٢ / ٦٣٢، المقاصد الشافية ١ / ٣٠٣.

(٣) يروى: مغنياً. الكتاب ١ / ٤٦، شرح المقدمة الجزولية الكبير ٢ / ٦٣٢، شواهد التوضيح صـ٢٨، شرح الألفية لابن الناظم صـ٤٠، المقاصد الشافية ١ / ٣٠٣، الخزانة ٥ / ٣٢٧.

(٤) ذكر الشاطبي في المقاصد الشافية (١ / ٣٠٤) أن الانفصال لم يأت إلا في النظم، وأما قولهم: (أتوني ليس إياك) و (لايكون إياك) فيتعين انفصاله ؛ لإجراء (ليس) و (لايكون) في باب الاستثناء مجرى (إلا) لوقوعها موقعها فلا يقاس على ذلك.

(٥) شرح ديوانه صـ١٢٠، المفصل صـ١٦٧، شرح المقدمة الجزولية الكبير ٢ / ٦٣٤، شرح الألفية لابن الناظم صـ٤٠، أوضح المسالك ١ / ١٠٢.

(٦) أشار البغدادي (٥ / ٣٢٤) إلى أن الشعر عزي أيضاً إلى العَرْجي.

(٧) يروى: هذا اليوم، وفي شرح الديوان: ليس إلاني وإياها. شرح ديوانه صـ٧١، الكتاب ٢ / ٣٥٨، الأصول ٢ / ١١٨، المفصل صـ١٦٧، شرح المقدمة الجزولية الكبير ٢ / ٦٣٣، المقاصد الشافية ١ / ٣٠٤، الخزانة ٥ / ٣٢٢.

٢ ـ خاص بالندور أو الضرورة[١]:

فأما الندرة فمحلها النثر، وشاهد ذلك قول الخليفة الراشد عثمان ـ رضي الله عنه- : ((أراهُمُني الباطلُ شيطاناً))[٢].

وأما الخاص بالضرورة فهو على ضربين:

أ ـ وضع المنفصل موقع المتصل، وهو على قسمين:

١ ـ النيابة بين ضميرَي رفع، كقول زياد بن حَمَل التميمي[٣]:

لم ألقَ بعدهمُ حيًّا فأخبرَهمْ إلا يزيدُهمُ حباً إليَّ هُمُ[٤]

قال المرزوقي في شرح الحماسة[٥]: ((وقد وضع الضمير المنفصل موضع المتصل؛ لأنه كان الوجه أن يقول: إلا يزيدونهم حباً إليَّ)).

وقول طرفة:

أَصَرَمْتَ حبلَ الحيِّ أم صرموا ياصاحِ بلْ صرَمَ الحبالَ هُمُ[٦]

قال ابن عصفور: ((يريد: بل صرموا الحبال، فوضع الضمير المنفصل موضع الضمير المتصل لما اضطر إلى ذلك))[٧].

---

(١) ضرائر الشعر لابن عصفور صـ٢٦٠.

(٢) شرح التسهيل ١ / ١٥٢، التصريح ١ / ٣٤٥.

(٣) ويعزى أيضاً للمَرَّار بن مُنقِذ، وفي الخزانة ٥ / ٢٥٤: إن المرار لقبٌ لزياد.

(٤) يروى صدر البيت: وما أصاحبُ من قومٍ فأذكرَهُمْ. سر صناعة الإعراب ١ / ٢٧١، شرح الحماسة للمرزوقي ٣ / ١٣٩٢، معجم البلدان ١ / ٢٤١ (أشي) وذكره أيضاً في (الأميلح، صنعاء)، ضرائر الشعر صـ٢٦٠، شرح المفصل ٧ / ٢٦، شرح التسهيل ١ / ١٥٦، التصريح ١ / ٣٢٩، الخزانة ٥ / ٢٥٠.

(٥) ٣ / ١٣٩٣.

(٦) يروى: أصرمت حبل الوصل بل صرموا ياصاح بل قطع الوصال هُمُ
شرح ديوانه للأعلم صـ١٨٣، أمالي ابن الشجري ١ / ٥٨، ضرائر الشعر صـ٢٦١، الهمع ١ / ٢٠٢، الخزانة ٥ / ٢٨٨.

(٧) ضرائر الشعر صـ٢٦١.

٢ ـ النيابة بين ضميرَيْ نصبٍ كقول الفرزدق[١]:

بالباعثِ الوارثِ الأمواتِ قد ضَمِنَتْ إياهمُ الأرضُ في دهرِ الدهاريرِ[٢]

يريد: ضمنتهم الأرض.

وكقول حميد الأرقط:

أتَتْكَ عَنْسٌ تقطعُ الأراكا إليكَ حتى بلَغَتْ إيَّاكا[٣]

يريد: حتى بلغتكَ.

وقول الراجز:

إنِّي لأرجو مُحْرِزاً أنْ ينفعا إيايَ لمّا صِرْتُ شيخاً قَلِعا[٤]

وقول الشاعر:

أما عطاؤك يا ابن الأكرمين فقد جعلتَ إياه بالتعميم مبذولا[٥]

ب ـ وضع المتصل موضع المنفصل، كقول الشاعر:

---

(١) وعزي في الخصائص لأمية بن أبي الصلت، وليس في ديوانه، وقد أثبته محقق الديوان في القسم الذي ينسب قديماً إليه وإلى غيره صـ٣٣٩، وصحح العيني ١ / ١٨٤ ومحقق الديوان نسبته للفرزدق، وهي في مدح يزيد بن عبدالملك وهجاء يزيد بن المهلب.

(٢) يروى: بالوارث الباعث، في الديوان: بالدهر الدهارير. ديوانه ١ / ٢٣٧، الخصائص ١ / ٣٠٧، ٢ / ١٩٥، أمالي ابن الشجري ١ / ٥٨، الإنصاف ٢ / ٦٩٨، ضرائر الشعر صـ٢٦١، شرح التسهيل ١ / ١٥٦، شواهد التوضيح صـ٢٦، التصريح ١ / ٣٣٠، الخزانة ٥ / ٢٨٨.

(٣) الكتاب ٢ / ٣٦٢، الأصول ٢ / ١٢٠، الخصائص ١ / ٣٠٧، ٢ / ١٩٤، المفصل صـ١٦٤، أمالي ابن الشجري ١ / ٥٨، الإنصاف ٢ / ٦٩٩، ضرائر الشعر صـ ٢٦١، الخزانة ٥ / ٢٨١.

(٤) شواهد التوضيح صـ٢٦، اللسان (قلع) ٨ / ٢٩١.

(٥) شواهد التوضيح صـ٢٧.

وما علينا إذا ما كنتِ جارتنا ألا يجاورَنا إلاّكِ ديَّارُ[١]

وقول الآخر:

أعوذُ بربِّ العرشِ من فئةٍ بغتْ عليَّ فما لي عَوْضُ إلاهُ ناصرُ[٢]

ورأى المبرد أن وقوع المتصل بعد (إلا) ممنوع مطلقاً، وأنكر الرواية وأنشد (سواكِ ديارُ)[٣].

ورأى ابن مالك أن هذا ليس من باب الضرورة بناء على رأيه في حد الضرورة، وقال: ((وأما وقوع المتصل موقع المنفصل للاضطرار فغير معروف))[٤].

أما ابن الأنباري فأجازه مطلقاً[٥].

---

(١) يروى: وما نبالي. الخصائص ١ / ٣٠٧، ٢ / ١٩٥، المفصل صـ١٦٥، شرح التسهيل ١ / ١٥٢، توضيح المقاصد للمرادي ١ / ٣٥٩، الخزانة ٥ / ٢٧٨، شرح أبيات مغني اللبيب ٦ / ٣٣٣ وذكر أن الفراء أنشده في تفسيره، وليس في المطبوع من معاني القرآن.

(٢) شرح التسهيل ٢ / ٢٧٦، توضيح المقاصد للمرادي ١ / ٣٦٠، التصريح ١ / ٣١١.

(٣) توضيح المقاصد ١ / ٣٦١، ورأي المبرد في المقتضب ١ / ٢٦١ ولكن لم أقف على رده لرواية البيت.

(٤) شرح التسهيل ٢ / ٢٧٦.

(٥) توضيح المقاصد ١ / ٣٦١، ولم أقف على رأيه في كتبه.

الخاتمة

وقد ظهر لي من خلال بحث هذا الموضوع بعض النتائج، وهي:

- أن القول بنيابة الضمير في مسألة (لولاي) و(لولاك) و (لولاه) قوي لقوة أدلته؛ إذ لم يأت الاسم الظاهر بعد (لولا) مجروراً، وتشبيه حالة (لولا) مع الضمير بحالة (لدن) مع (غدوة) من التخريج على القليل النادر، كما قال ابن مالك ـ رحمه الله ـ:

وألزموا إضافةً (لدن) فجر ونصب (غدوة) بها عنهم ندرْ

كما أن ما ذكره ابن هشام في توضيح رأي سيبويه وهو أنه يرى أن الضمير مجرور لفظاً مرفوعٌ محلاً يبقي الإشكال في جعل ضمير الجر موضع ضمير الرفع.

- أن الراجح ـ فيما يظهر ـ أن الضمير في: (عساك) ونحوه في موضع نصب، فهو باقٍ على أصله ولانيابة فيه، سواء قلنا إن (عسى) فعلٌ، واسمها مضمر فيها، أو أن الضمير خبر (عسى) مقدم، واسمها إما محذوف أو مذكور، أو قلنا إنها من أخوات (لعلّ)، فنكون بذلك قد أبقينا الضمائر على أصلها، وبحثنا عن مرفوع لـ(عسى)، أو جعلنا (عسى) كـ(لعل) في المعنى والعمل، والأول أولى؛ لما في الثاني من حمل لـ(عسى) وهي فعل على (لعل) وهي حرف.
- أن الراجح في أسلوب التعجب (أفْعِل به) أنه من باب نيابة الضمائر، وأن الضمير فاعل دخلت عليه الباء الزائدة اللازمة؛

لأن هذا الرأي أقرب معنى من الرأي الثاني مع ما في الثاني من جعل الفعل والضمير على أصلهما.

- أن نيابة ضمير الرفع عن ضمير النصب أو الجر في باب التوكيد نحو: (لقيتك أنت)، و(مررت بك أنت) مقيسٌ في الاستعمال، وإن كان على خلاف الأصل، بل التأكيد به واجبٌ عند البصريين، وجائز عند الكوفيين. وهذه المسألة من أظهر مسائل نيابة الضمائر مع اختلاف المواقع الإعرابية.
- أن نيابة الضمير في نحو: (ما أنا كأنت، ولا أنت كأنا) جائزٌة في السعة عند الكوفيين وبعض النحويين كابن عصفور والرضي، وشاذٌة في الاستعمال والقياس عند الأندلسي، وهو الراجح فالشاهد مما يعتضد به ولايعتمد عليه.
- أن بعض ما خرج على نيابة الضمائر خاص بضرورة الشعر، ومن ذلك: دخول الكاف الجارة على ضمير النصب المنفصل كقولهم: (ما أنا كإياك)، وهذا رأي كثير من النحويين، وقد عده ابن عصفور في كتابه (ضرائر الشعر) من باب الضرائر، ومن ذلك أيضاً - عند الجمهور - نيابة ضمير الرفع المنفصل عن ضمير النصب المنفصل في نحو قول الشاعر:

ياليتني وأنت يالميس

- أن بعض ما قيل إنَّه من باب نيابة الضمائر هو من الإبدال التصريفي، وذلك في قول الشاعر:

يا ابنَ الزُّبيرِ طالَمَا عَصَيْكا

- أن نيابة الضمير المتصل عن المنفصل والعكس مع الاتفاق في الإعراب أيسر إشكالاً من النيابة مع الاختلاف في الموقع الإعرابي.
- أن مسائل نيابة الضمير المنفصل عن المتصل والعكس مع الاتفاق في الموقع الإعرابي منها ما هو جائز في السعة وذلك في أبواب (أعطى) و(ظن) و(كان) بالشروط التي سبقت، ومنها ما هو نادرٌ أوضرورة كما في الشواهد التي أوردتها، وكوقوع الضمير المتصل بعد (إلا).

وقد ظهر في الختام أنه لايمكن أن يقال بإجازة نيابة الضمائر مطلقاً أو منعها مطلقاً بل الأصل أن لكل ضمير استعماله ومكانه الخاص، ويقال بنيابة الضمائر في مواضع مشكلة عندما يكون القول بنيابة الضمير فيها أيسر من تخريجات أخرى بعيدة، فنجد أنفسنا مضطرين حيناً للقول بنيابة الضمير، وحيناً يكون القول بالنيابة راجحاً، وحيناً مرجوحاً.

وأرى أنه من المناسب الإشارة إلى هذه الظاهرة والتمثيل عليها عند ذكر المحالّ الإعرابية للضمائر في مجال التعليم أو التأليف الموجه للمتقدمين في طلب هذا العلم لا المبتدئين فيه.

والله تعالى أعلى وأعلم، وصلى الله وسلم على نبينا محمد وعلى آله وأصحابه أجمعين

المصادر والمراجع

أولاً: المخطوطات:

- التذييل والتكميل لأبي حيان، مصورة عن النسخة المخطوطة المحفوظة بدار الكتب القومية تحت رقم ٦٠١٦.
- شرح كتاب سيبويه لأبي سعيد السيرافي، مصورة عن النسخة المحفوظة بدار الكتب القومية تحت رقم ١٣٧ نحو.
- المباحث الكاملية شرح المقدمة الجزولية للأندلسي، إعداد: شعبان عبدالوهاب محمد، إشراف: أ. د. محمد بدوي سالم المختون، دكتوراه مقدمة لجامعة القاهرة، كلية دار العلوم، ١٣٩٨هـ ١٩٧٨م.
- المحصل في شرح المفصل للورقي الأندلسي، ت: محمد السيد محمد الشرقاوي، إشراف: أ.د: صبحي عبدالحميد محمد عبدالكريم، رسالة دكتوراه مقدمة لكلية اللغة العربية بجامعة الأزهر، ١٤٠٨هـ - ١٩٨٧م.

ثانيًا: المطبوعات:

- الأزهية في علم الحروف للهروي، ت: عبدالمعين الملوحي، مطبوعات مجمع اللغة العربية بدمشق ١٤١٣ هـ - ١٩٩٣ م.
- الأشباه والنظائر في النحو للسيوطي، ت: غريد الشيخ، دار الكتب العلمية - بيروت، ط١، ١٤٢٢ هـ - ٢٠٠١م.
- الأصول في النحو لابن السراج، ت: د. عبدالحسين الفتلي، مؤسسة الرسالة - بيروت، ط١، ١٤٠٥ هـ - ١٩٨٥ م.
- إعراب القرآن الكريم وبيانه لمحيي الدين الدرويش، دار ابن كثير - دمشق، ١٤٠٨ هـ - ١٩٨٨م.
- ألفية ابن مالك في النحو والصرف لابن مالك، مؤسسة الرسالة - بيروت، ط٣، ١٤٠٩ هـ - ١٩٨٨ م.
- أمالي ابن الشجري لابن الشجري، ت: د. محمود محمد الطناحي، مكتبة الخانجي بالقاهرة، ط١، ١٤١٣ هـ - ١٩٩٢ م.

- أمية بن أبي الصلت حياته وشعره، ت: د. بهجة الحديثي، دار الشؤون الثقافية العامة ـ بغداد، ط٢، ١٩٩١م.
- الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين: البصريين والكوفيين للأنباري، ت: محمد محيي الدين عبدالحميد، دار الفكر.
- أوضح المسالك لألفية ابن مالك لابن هشام، ت: محمد محيي الدين عبدالحميد، المكتبة العصرية ـ بيروت.
- ارتشاف الضرب من لسان العرب لأبي حيان، ت: د. رجب عثمان محمد، مكتبة الخانجي بالقاهرة، ط١، ١٤١٨ هـ - ١٩٩٨ م.
- البسيط في شرح جمل الزجاجي لابن أبي الربيع، ت: د. عيّاد بن عيد الثبيتي، دار الغرب الإسلامي ـ بيروت، ط١، ١٤٠٧ هـ - ١٩٨٦ م.
- تاج العروس للزبيدي، دار الفكر.
- تحصيل عين الذهب من معدن الجوهر للأعلم الشنتمري، ت: د. زهير سلطان، مؤسسة الرسالة ـ بيروت، ط٢، ١٤١٥ هـ - ١٩٩٤ م.
- تذكرة النحاة لأبي حيان، ت: د. عفيف عبدالرحمن، مؤسسة الرسالة ـ بيروت، الأولى ١٤٠٦ هـ - ١٩٨٦ م.
- التذييل والتكميل في شرح كتاب التسهيل لأبي حيان الأندلسي، ت: د. حسن هنداوي، دار القلم ـ دمشق، ط١، ١٤١٨هـ ـ ١٩٩٧م.
- تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد، ت: محمد كامل بركات، دار الكتاب العربي بالقاهرة ١٣٨٨ هـ - ١٩٦٨ م.
- التصريح بمضمون التوضيح للشيخ خالد الأزهري، ت: د. عبدالفتاح بحيري إبراهيم، ط١، ١٤١٨هـ ـ ١٩٩٧م.
- توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك للمرادي، ت:د. عبدالرحمن علي سليمان، دار الفكر العربي ـ القاهرة، ط١، ١٤٢٢هـ ـ ٢٠٠١م.

- جمهرة اللغة لابن دريد ، ت: د. رمزي منير بعلبكي، دار العلم للملايين، ط١، ١٩٨٧ م.
- الجنى الداني في حروف المعاني للمرادي، ت: د. فخر الدين قباوة، والأستاذ محمد نديم فاضل، دار الكتب العلمية - بيروت، الأولى ١٤١٣هـ - ١٩٩٢ م.
- حاشية الصبان على شرح الأشموني، دار الفكر - بيروت، ط١، ١٤١٩هـ - ١٩٩٩م.
- الحماسة بترتيب الأعلم الشنتمري، ت: د. مصطفى عليان، مركز إحياء التراث الإسلامي بجامعة أم القرى، ط١، ١٤٢٣هـ.
- خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب لعبدالقادر البغدادي، ت: عبدالسلام هارون، الناشر مكتبة الخانجي بالقاهرة، ط٤، ١٤١٨ هـ - ١٩٩٧ م.
- الخصائص لابن جني، ت: محمد علي النجار، دار الكتاب العربي - بيروت.
- الدرر اللوامع على همع الهوامع لأحمد بن الأمين الشنقيطي، ت: محمد باسل عيون السود، دار الكتب العلمية - بيروت، ط١، ١٤١٩ هـ - ١٩٩٩ م.
- ديوان جران العَوْد النميري، صَنْعة أبي جعفر محمد بن حبيب، رواية أبي سعيد السكري، ت: د. نوري حمودي القيسي، دار الرشيد للنشر ١٩٨٢م.
- ديوان الفرزدق، ت: مجيد طراد، دار الكتاب العربي - بيروت، ط٢، ١٤١٢هـ- ١٩٩٤ م.
- سر صناعة الإعراب لابن جني، ت: حسن هنداوي، دار القلم - دمشق، ط، ١٤١٣ هـ - ١٩٩٣ م.

- شرح أبيات مغني اللبيب لعبدالقادر البغدادي، ت: عبدالعزيز رباح، أحمد يوسف الدقاق، دار المأمون للتراث . دمشق، ط٢، ١٤٠٧ هـ-١٩٨٨م.
- شرح ابن الناظم على ألفية ابن مالك لبدر الدين محمد بن محمد بن مالك، ت: محمد باسل عيون السود، دار الكتب العلمية . بيروت، ط١، ١٤٢٠هـ . ٢٠٠٠م.
- شرح الأشموني على ألفية ابن مالك = حاشية الصبان على شرح الأشموني.
- شرح التسهيل لابن مالك، ت: د. عبدالرحمن السيد، ود. محمد بدوي المختون، هجر للطباعة والنشر، ط١، ١٤١٠ هـ - ١٩٩٠ م.
- شرح الحماسة للمرزوقي، ت: أحمد أمين وعبدالسلام هارون، دار الجيل . بيروت، ط١، ١٤١١هـ . ١٩٩١م.
- شرح الرضي على الكافية. ت: د. حسن الحفظي ود. يحيى بشير مصري، مطبوعات جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، ط١، ١٤١٤هـ . ١٩٩٣م، ١٤١٧هـ . ١٩٩٦م.
- شرح الشواهد للعيني مطبوع بحاشية شرح الأشموني وحاشية الصبان، دار الفكر . بيروت، ط١، ١٤١٩هـ . ١٩٩٩م.
- شرح الكافية الشافية لابن مالك، ت: د. عبدالمنعم أحمد هريدي، دار المأمون للتراث، ط١، ١٤٠٢ هـ - ١٩٨٢ م.
- شرح المفصل لابن يعيش، عالم الكتب . بيروت.
- شرح المقدمة الجزولية الكبير لأبي علي الشلوبين، ت: د. تركي بن سهو العتيبي، مؤسسة الرسالة . بيروت، ط٢، ١٤١٤ هـ - ١٩٩٤ م.
- شرح جمل الزجاجي لابن عصفور، ت: د. صاحب أبو جناح.

- شرح ديوان عمر بن أبي ربيعة، عبدأ. علي مهنا، دار الكتب العلمية ـ بيروت، ط ٣، ١٤١٢ هـ ـ ١٩٩٢م.
- شرح شافية ابن الحاجب للرضي وبحاشيته شرح شواهده للبغدادي، ت: محمد نور الحسن وآخرين، دار الكتب العلمية ـ بيروت ١٤٠٢ هـ - ١٩٨٢ م.
- شرح شواهد المغني للسيوطي وبذيله تصحيحات وتعليقات لابن التلاميد الشنقيطي، دار مكتبة الحياة.
- شرح قطر الندى لابن هشام الأنصاري، ت: محمد محيي الدين عبد الحميد، المكتبة العصرية ـ بيروت، ط١، ١٤١٤ هـ - ١٩٩٤ م.
- شعر الأخطل، صنعة السكري، ت: د. فخر الدين قباوة، دار الفكر ـ دمشق، ط٤، ١٤١٦ هـ - ١٩٩٦ م.
- شعراء أمويون ـ القسم الثالث، ت: د. نوري حمودي القيسي، مطبعة المجمع العلمي العراقي ـ بغداد ١٤٠٢ هـ - ١٩٨٢ م.
- شعراء أمويون، د. نوري حمودي القيسي، عالم الكتب ـ مكتبة النهضة العربية ـ بيروت، ط١، ١٤٠٥ هـ - ١٩٨٥ م.
- شفاء العليل في إيضاح التسهيل للسلسيلي، ت: د. الشريف عبدالله الحسيني البركاتي، المكتبة الفيصلية ـ مكة، ط١، ١٤٠٦ هـ - ١٩٨٦ م.
- شواهد التوضيح والتصحيح لمشكلات الجامع الصحيح لابن مالك، ت: محمد فؤاد عبدالباقي، عالم الكتب ـ بيروت، ط٣، ١٤٠٣ هـ - ١٩٨٣ م.
- صحيح البخاري، ت: محب الدين الخطيب وآخرين، المكتبة السلفية ـ القاهرة، ط١، ١٤٠٠ هـ.

- صحيح مسلم، عناية: أبي صهيب الكرمي، بيت الأفكار الدولية ١٤١٩هـ - ١٩٩٨م.
- ضرائر الشعر لابن عصفور، ت: السيد إبراهيم محمد، دار الأندلس - بيروت.
- الضرائر وما يسوغ للشاعر دون الناثر، لمحمود شكري الآلوسي، ت: محمد بهجة الأثري، دار الآفاق العربية - القاهرة، ط١، ١٤١٨ هـ - ١٩٩٨ م.
- الفوائد والقواعد للثمانيني، ت: د. عبدالوهاب الكحلة، مؤسسة الرسالة - بيروت، ط١، ١٤٢٢هـ - ٢٠٠٢م.
- الكامل للمبرد، ت: د. محمد بن أحمد الدالي، مؤسسة الرسالة - بيروت، ط٢، ١٤١٣ هـ - ١٩٩٣ م.
- كتاب الكبائر للذهبي، دار الكتاب العربي - بيروت، ١٤٠٩ هـ - ١٩٨٨م.
- كتاب سيبويه لأبي بشر عمرو بن عثمان المعروف بسيبويه، ت: عبدالسلام هارون، دار الجيل - بيروت، ط١، ١٤١١هـ - ١٩٩١ م.
- الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل للزمخشري، ت: محمد عبدالسلام شاهين، دار الكتب العلمية - بيروت، ط١، ١٤١٥هـ - ١٩٩٥ م.
- كشف المشكلات وإيضاح المعضلات للباقولي، ت: د. محمد أحمد الدالي، مطبوعات مجمع اللغة العربية بدمشق.
- لسان العرب لابن منظور، دار صادر - بيروت، ط٥، ١٤١٢ هـ - ١٩٩٢م.
- مجالس ثعلب، لأبي العباس أحمد بن يحيى ثعلب، ت: عبدالسلام هارون، دار المعارف، ط٥.

- مجموعة أشعار العرب وهو مشتمل على ديوان رؤبة بن العجاج، ت: وليم بن الورد، دار الآفاق الجديدة - بيروت، ط٢، ١٤٠٠ هـ - ١٩٨٠ م.
- المسائل العسكرية لأبي علي الفارسي، ت: د. محمد الشاطر أحمد، مطبعة المدني - مصر، ط١، ١٤٠٣ هـ - ١٩٨٢ م.
- معاني القرآن للفراء، ت: أحمد يوسف نجاتي، محمد علي النجار، دار السرور - بيروت.
- معجم البلدان لياقوت الحموي، ت: فريد عبدالعزيز الجندي، دار الكتب العلمية - بيروت.
- معجم ما استعجم من أسماء البلاد والمواضع لأبي عبيد البكري، ت: د. جمال طلبة، دار الكتب العلمية - بيروت، ط١، ١٤١٨ هـ - ١٩٩٨م.
- مغني اللبيب لابن هشام، ت: محمد محيي الدين عبد الحميد، دار إحياء التراث العربي.
- المفصل للزمخشري، ت: د.إميل يعقوب، دار الكتب العلمية - بيروت، ط١، ١٤٢٠هـ - ١٩٩٩م.
- المقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية للإمام أبي إسحاق الشاطبي، ت: أ.د. محمد إبراهيم البنا وزملائه، معهد البحوث العلمية بجامعة أم القرى - مكة، ط١، ١٤٢٨ هـ - ٢٠٠٧م.
- المقتضب للمبرد، ت: محمد عبد الخالق عضيمة، عالم الكتب - بيروت.
- الممتع في التصريف لابن عصفور، ت: د. فخر الدين قباوة، دار المعرفة - بيروت، ط١، ١٤٠٧ هـ.
- النكت في تفسير كتاب سيبويه للأعلم الشنتمري، ت: زهير عبدالمحسن سلطان، منشورات معهد المخطوطات العربية - الكويت، ط١، ١٤٠٧هـ - ١٩٨٧ م.

- النوادر في اللغة لأبي زيد الأنصاري، ت: د. محمد عبدالقادر أحمد، دار الشروق - بيروت، القاهرة، ط١، ١٤٠١ هـ - ١٩٨١ م.
- هداية السالك إلى ألفية ابن مالك، د. صبيح التميمي، إدارة المطبوعات والنشر بجامعة الفاتح - طرابلس، ط١، ١٩٩٨م.
- همع الهوامع في شرح جمع الجوامع للسيوطي، ت: أحمد شمس الدين، دار الكتب العلمية - بيروت، ط١، ١٤١٨ هـ - ١٩٩٨ م.